

## 201- التعليق على الكافي (كتاب الوكالة) - فضيلة الشيخ أد

سامي بن محمد الصقير- 61 جمادى الآخرة 4441هـ

سامي بن محمد الصقير

طيب بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى اما بعد تقدم قال فاذا قال صاحبه ان كنت لي ان كانت لي فقد بعثتكها بعشرين فقال القاضي لا يصح لانه بيع معلم. المشهور من مذهب الامام احمد رحمة الله ان جميع العقود - 00:00:00

ان جميع العقود لا يصح تعليقها لما استدلوا بتعليقها لان الاصل في العقود التجيز والتعليق ينافي التجيز وهذا تعليل بالحكم في الواقع هذا تعليل بالحكم اذا جميع العقود لا يصح تعليقها. فلا يصح ان تقول بعثتك ان رضي ابوك - 00:00:22 بعثتك اذ رضي زيد جئتكم ان كان كذا وكذا جميع التعليقات لا تصح. استثنوا رحمة الله مسالتين المسألة الاولى بيع العربون بيع العربون وهو ان يعطيه شيئا من الثمن من يدفع اليه بعض الثمن - 00:00:52

ويقول ان اتيت بقيمة الثمن فهو من الثمن والا فهو لك مثاله شخص اشتريت منك هذه السيارة بمئة الف خذ هذه خمسة الف عربون ان اتممت المبلغ احتسبت من الثمن - 00:01:15

والا فهي للبائع في مقابل حبس السلعة في مقابل حبس السلعة اذا هذا بيع العربون ان يعطيه بعض الثمن او شيئا من الثمن فان اتم العقد احتسبت من الثمن والا فهي للبائع - 00:01:36

في مقابل ايش حبسه للمبيع يعني اذا اعطيته خمسة الاف الان خلاص انحبس النبي ينتظر متى ارجع؟ قد يأتي اناس يقول بنشترى السيارة يقول لا والله انا بعثها لفلان ان اتم العقد احتسبت - 00:01:55

يعني يعطيك خمسة وتسعين الف وان لم يتم العقد مثلا مضى مدت المدة او قال انا يعني لا اريد السيارة او استخرت الله ونحو ذلك فتكون فيكون هذا العربون وهو ما قدم من الثمن يكون للبائع - 00:02:13

استثنوا بورود النص به وقد ورد عن عمر رضي الله عنه العربون هذا بيع معلم الان اذا اعطيته اذا اعطى المشتري البائع هذا العربون فقد يتم العقد وقد لا يتم - 00:02:32

المسألة الثانية مما استثنوها التعليق بالمشيئة التعليق بالمشيئة اذا نوى التبرك ان يقول بعثتك ان شاء الله قالوا هذا جائز لان المقصود به التبرك هذا هو المدح - 00:02:49

والقول الثاني في هذه المسألة ان جميع العقود يصح تعليقها ان جميع العقود يصح تعليقها واستدلوا في امريرن الامر الاول انه لم يرد دليل لم يرد دليل يدل على النهي - 00:03:12

عن تعليق العقود ولم يرد نص عدم صحة تعليق العقود او النهي عن تعليق العقود والاصل في العقود الحل الاباحة. الاصل في العقود وفي اوصافها الحل والاباحة ثانيا انه قد ورد النص - 00:03:37

قد ورد النص في تعليق ما هو اعظم من العقود وهو الولاية ولاده الجيش النبي صلى الله عليه وسلم قال لاصحابه في غزوة مؤتة اميركم زيد فان قتل فجعفر وعن اميركم زيد - 00:03:59

فان قتل فجعفر فان قتل فعبدالله بن رواحة وولادة الجيش الان معلقة ولا منجزة معلم اميركم زيد فان قتل جعفر فان قتل فعبدالله بن رواحة اذا جاز تعليق ولاية الجيش وهي من اعظم الولايات - 00:04:19

والعقود فلا ان يجوز تعليق العقود من بيع وغيره من باب اولى وهذا اختيار شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله اما المذهب كما تقدم ان لان استدلالهم في الواقع ليس دليلا - 00:04:40

يعني هم استدلا بالحكم. يعنون بالحكم ويقولون العقود لا يصح تعليقها. لماذا؟ لان الاصل في العقود التجنيس. ما الدليل على ان الاصل التجنيس هذا يحتاج الدين فهو تعليل بماذا؟ بالحكم. والاصل هو الحل والاباحة - 00:04:58

اذا هذه قاعدة عامة في المذهب. جميع العقود لا يصح تعليقها الا ان مستثنى ومسئلتين المسألة الاولى بيع العربون والمسألة الثانية التعليق بالمشيئة قوله بعسك ان شاء الله ونحو ذلك - 00:05:19

اما ما سوى ذلك كما لو قال بعسك ان رضي زيد بعسك ان كذا فانه لا يصح يعني مثلا يأتي انسان بيشتري بيته يقول بعسك ان رضي زوجتك يمكن زوجتي ما ترضي مشاكل - 00:05:42

المذهب ان هذا العقد لا يصح يعني يعلم ان زوجته شخصيتها قوية ويخشى انه لو اشتري لامته ربما آرجع يريد فسخ العقد واقول له بعسك انه رضي زوجتك - 00:05:57

للسالم من من هو منها صحيح الاصل التجنيس لكن اذا كان الاصل التجنيس ما في دليل على النهي عن التعليق والأصل لو اختلف قال انا لو اختلف الأصل في العقود ان تكون حالة لا مؤجلة. الاصل الا يكون شرط - 00:06:16

الاصل ان تكون منجزة معلومة هذا اصول لكن هل يعني ذلك ان مخالفة التجنيس يفسد العقد مثل الطلاق او الفسق يجوزون يعني لو ان الشخص قال لزوجته ان خرجت فانت طالق - 00:06:46

هنا تعليق للطلاق انه ما يصح التعليق والاصل في في الطلاق التجنيس لهذا في في كتاب الطلاق فصل في تعليقه بالشروط فصل في تعليقي بالحمل. فصل في تعليقيه في كذا - 00:07:09

فاما جاز ان يقول مثلا انت طالق ان فعلت كذا او ان خرجت فانت طالق ان صعدتي فانت طالق. ان فعلت كذا فانت طالق يقول متى وجد الشرط وقع الطلاق - 00:07:26

الفسق تا العقد تا العقد نعم يقول اذا جاز في الجيش اي اعظم جيش ولا بيع تركي خبزة اشتريت ثم ايضا ما الدليل على انه لا يصح ما في دليل - 00:07:41

ها لا بد يحدد خذ هذى خمسة الاف ان جاء يوم الخميس ما ما غربت شمس يوم الخميس ما اعطيتك بقية الثمن فلا بيع بیننا لابد من التحقيق اذا لم يحدد يرجع العرف - 00:08:08